2021

تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الثاني 2021م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

جدول المحتويات

الجزء	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	3
أولًا: السياسة النقدية	4
ثانيًا: التطورات النقدية	4
ثالثًا: تطورات المركز المالي للبنك المركزي السعودي	5
رابعًا: تطورات النشاط المصرفي	6
خامسًا: القطاع الخارجي	10
سادسًا: تطورات التقنية المصرفية	11
سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية	12
ثامنًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني 2021م	13

الملخص التنفيذي

قرر البنك المركزي السعودي خلال الربع الثاني من عام 2021م الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند 0.50 في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند 1.0 في المئة. واستقرت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة. كما استمر البنك المركزي في الحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في "أذونات ساما" عند 10.0 مليار ريال. وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثاني من عام 2021م ليصل إلى 0.7937 في المئة.

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثاني من عام 2021م ارتفاعًا ربعيًا نسبته 2.4 في المئة، وارتفعت القاعدة النقدية بنسبة بلغت نحو 1.8 في المئة مقارنةً بالربع السابق. وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للبنك المركزي إلى تسجيل إجمالي الموجودات خلال الربع الثاني من عام 2021م انخفاضًا ليبلغ 1,842.5 مليار ريال، كما سجل إجمالي الأصول الاحتياطية للبنك المركزي انخفاضًا ليبلغ 1,672.3 مليار ريال.

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عام 2021م ارتفاعًا نسبته 2.5 في المئة مقارنةً بالربع السابق، ليبلغ نحو 2,030.1 مليار ريال. وبلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية قرابة 3,114.2 مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة 2.6 في المئة. وارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام بنسبة بلغت نحو 3.6 في المئة لتبلغ 2,471.7 مليار ريال.

وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الأول من عام 2021م مقداره 32.7 مليار ريال مقارنةً بعجز مقداره 7.5 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م.

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 16.2 في المئة (2,936.9 مليار ريال) مقارنةً بالربع السابق، لتبلغ 15,136.9 مليار ريال، وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي ما يقارب 404.1 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها 147.6 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى.

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 10.9 في المئة ليبلغ 10,984 نقطة.

أولًا: السياسة النقدية

استمر البنك المركزي السعودي "ساما" في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. واستمرارًا لدور البنك المركزي في تفعيل أدوات السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، قرر البنك المركزي السعودي تمديد فترة برنامج تأجيل الدفعات حتى نهاية الربع الثالث من العام 2021م، رغبةً منه في تمكين القطاع المالي من القيام بدوره في دعم قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والإسهام في دعم التعافي الاقتصادي والمحافظة على معدلات التوظيف في القطاع الخاص.

1-1 معدل العائد والاحتياطي القانوني

قرر البنك المركزي خلال الربع الثاني من عام 2021م، الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند 0.50 في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند 1.0 في المئة، ويأتي ذلك استمرارًا لنهج البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قام به البنك المركزي من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو 396.4 مليون ريال في الربع الثاني من عام 2021م مقارنةً بنحو 0.19 مليون ريال في الربع الأول من عام 2021م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس نحو 74.7 مليار ريال للربع الثاني من عام 2021م مقارنة بنحو101.6 مليار ريال في الربع الاول من عام 2021م.

وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة.

1-2 أسعار الفائدة

استمر البنك المركزي السعودي بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في "أذونات ساما" بمقدار 10.0 مليار ريال، وذلك لتعزيز كفاءة البنوك في إدارة سيولتها.

وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثاني من عام 2021م ليصل إلى نحو 0.7937 في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال (SAIBOR) والدولار (LIBOR) لفترة ثلاثة أشهر خلال الربع الثاني من عام 2021م نحو64 نقطة أساس لصالح الريال، مقارنة بنحو 61 نقطة أساس في الربع الأول من عام 2021م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ 3.75 ريال.

ثانيًا: التطورات النقدية

2-1 عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثاني من عام 2021م ارتفاعًا ربعيًا نسبته 2.4 في المئة (51.5 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,238.8 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 1.8 في المئة (38.0 مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.1 في المئة (187.2 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 1).

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن3) خلال الربع الثاني من عام 2021م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) بنسبة بلغت نحو 1.5 في المئة (22.3 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1,542 مليار ريال مشكلًا ما نسبته 68.9 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3)، مقارنةً بارتفاع نسبته 2.1 في المئة (30.8 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.2 في المئة (116.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما عرض النقود (ن2) فقد سجل خلال الربع الثاني من عام 2021م ارتفاعًا نسبته 0.8 في المئة

(14.8 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,987.2 مليار ريال مشكلًا ما نسبته 88.8 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3)، مقارنة بارتفاع نسبته 0.5 في المئة (9.5 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 6.3 في المئة (118.5 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

2-2 القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 1.8 في المئة (6.5 مليار ريال) لتبلغ 361.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 0.7 في المئة (2.5 مليار ريال) في الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 2.1 في المئة (7.3 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية، يلاحظ أن الودائع لدى البنك المركزي في الربع الثاني من عام 2021م ارتفعت بنسبة 3.0 في المئة (3.7 مليار ريال) لتبلغ نحو 125.5 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 2.4 في المئة (2.4 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 10.7 في المئة (12.1 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما سجل النقد في الصندوق ارتفاعًا ربعيًا نسبته 4.3 في المئة (1.1 مليار ريال) ليبلغ نحو 27.4 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 4.1 في المئة (1.1 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته 15.0 في المئة (4.9 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. فيما ارتفع النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 0.8 في المئة (1.7 مليار ريال) ليبلغ نحو 208.6 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 0.3 في المئة (0.7 مليار ريال) في الربع السابق. وسجل ارتفاعًا سنويًا طفيفًا نسبته 0.03 في المئة (0.06 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

ثالثًا: تطورات المركز المالي للبنك المركزي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للبنك المركزي السعودي إلى تسجيل إجمالي الموجودات خلال الربع الثاني من عام 2021م انخفاضًا ربعيًا ليبلغ نحو 1,842.5 مليار ريال. وسجل إجمالي الأصول الاحتياطية للبنك المركزي السعودي خلال الربع الثاني من عام 2021م انخفاضًا ليبلغ 1,672.3 مليار ريال. وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثاني من عام 2021م مقارنةً بالربع السابق، ارتفع وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ليبلغ نحو 14.5 مليار ريال، وارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة ليبلغ 31.2 مليار ريال، وارتفع النقد الأجنبي والودائع في الخارج ليبلغ 515 مليار ريال،

رسم بياني رقم 1: عرض النقود

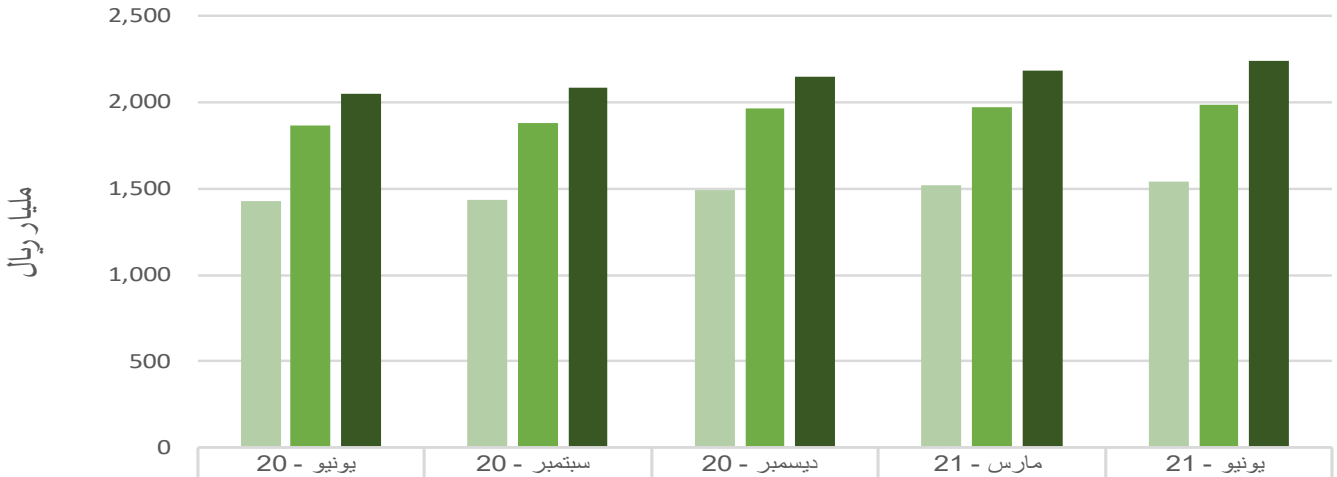

	يونيو - 20	سبتمبر - 20	ديسمبر - 20	مارس - 21	يونيو - 21
عرض النقود ن1	1,425.2	1,431.8	1,488.9	1,519.7	1,542.0
عرض النقود ن2	1,868.7	1,882.9	1,962.8	1,972.4	1,987.2
عرض النقود ن3	2,051.6	2,088.0	2,149.3	2,187.3	2,238.8

في حين انخفضت الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج لتبلغ 1,110 مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند 1.6 مليار ريال.

رابعًا: تطورات النشاط المصرفي

4-1 الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عام 2021م ارتفاعًا نسبته 2.5 في المئة (49.8 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,030.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 1.9 في المئة (37.4 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعًا سنويًا نسبته 10.2 في المئة (187.2 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثاني من عام 2021م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة 1.6 في المئة (20.7 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,333.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.3 في المئة (30.1 مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع تحت الطلب ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.6 في المئة (116.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما سجلت الودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعًا بنسبة 17.1 في المئة (36.7 مليار ريال) لتبلغ 251.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 15.3 في المئة (28.5 مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما حققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 37.6 في المئة (68.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في المقابل، انخفضت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 1.7 في المئة (7.5 مليار ريال) لتبلغ 445.2 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 4.5 في المئة (21.3 مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 0.4 في المئة (1.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 2).

رسم بياني رقم 2: الودائع المصرفية حسب النوع

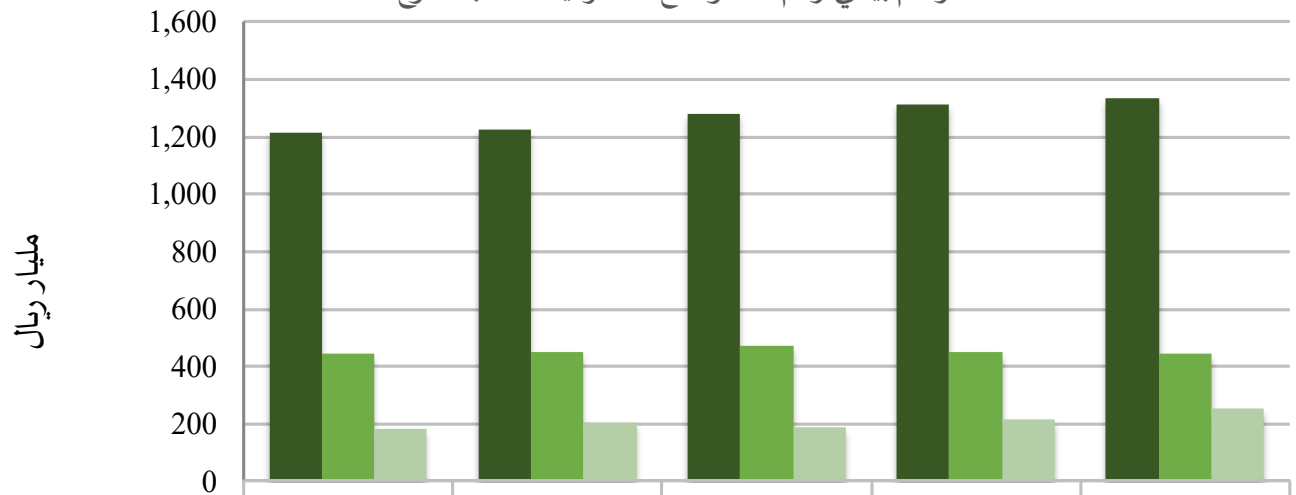

	يونيو - 20	سبتمبر - 20	ديسمبر - 20	مارس - 21	يونيو - 21
الودائع تحت الطلب	1,216.6	1,224.9	1,282.6	1,312.7	1,333.3
الودائع الزمنية والإدخارية	443.5	451.0	474.0	452.7	445.2
الودائع الأخرى شبه النقدية	182.8	205.2	186.4	214.9	251.6

2-4 موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام 2021م قرابة 3,114.2 مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 2.6 في المئة (79.1 مليار ريال)، مقابل ارتفاع نسبته 1.9 في المئة (55.5 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 10.0 في المئة (282.3 مليار ريال).

3-4 الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام 2021م ارتفاعًا نسبته 0.8 في المئة (2.0 مليار ريال) لتبلغ حوالي 251.2 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 0.3 في المئة (0.8 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته 10.2 في المئة (28.5 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وشكلت الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام 2021م ما نسبته 8.1 في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته 8.2 في المئة في نهاية الربع السابق. وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام 2021م ارتفاعًا نسبته 8.7 في المئة (15.2 مليار ريال) لتبلغ حوالي 189.5 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 4.2 في المئة (7.7 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.0 في المئة (14.0 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، مشكلةً بذلك ما نسبته 6.1 في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته 5.7 في المئة في نهاية الربع السابق. وبذلك، انخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 17.6 في المئة (13.2 مليار ريال) ليبلغ 61.7 مليار ريال مقارنةً بارتفاع نسبته 10.1 في المئة (6.9 مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين شهد صافي الأصول الأجنبية للمصارف انخفاضًا سنويًا نسبته 40.8 في المئة (42.5 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 3).

رسم بياني رقم 3: الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

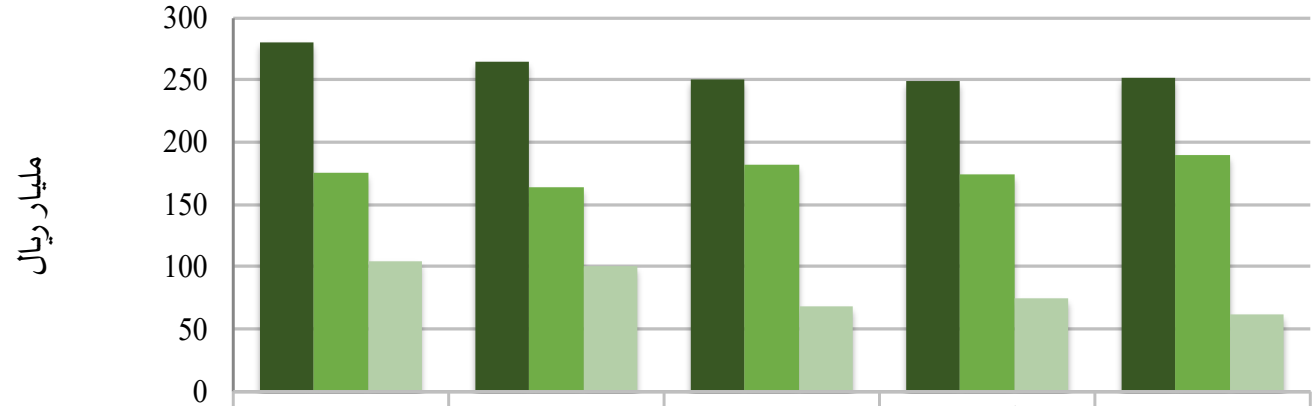

	يونيو-20	سبتمبر-20	ديسمبر-20	مارس-21	يونيو-21
الأصول الأجنبية	279.7	264.6	250.1	249.3	251.2
المطلوبات الأجنبية	175.6	164.5	182.1	174.4	189.5
صافي الأصول الأجنبية	104.2	100.2	68.0	74.9	61.7

4-4 مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 3.6 في المئة (87.0 مليار ريال) لتبلغ 2,471.7 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 4.6 في المئة (104.8 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا بنسبة 14.3 في المئة (309.3 مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام من إجمالي الودائع المصرفية إلى 121.8 في المئة مقارنة بنسبة 120.4 في المئة في نهاية الربع السابق.

4-4-1 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 3.3 في المئة (62.4 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,934.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 6.2 في المئة (109.1 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 15.7 في المئة (262.0 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام 2021م إلى 95.3 في المئة، مقارنة بنسبة 94.5 في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم 4).

4-4-2 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 4.8 في المئة (24.6 مليار ريال) لتبلغ حوالي 537.8 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 0.8 في المئة (4.4 مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين سجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.6 في المئة (47.3 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثاني من عام 2021م إلى حوالي 26.5 في المئة، مقارنة بنسبة 25.9 في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم 4).

رسم بياني رقم4: مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

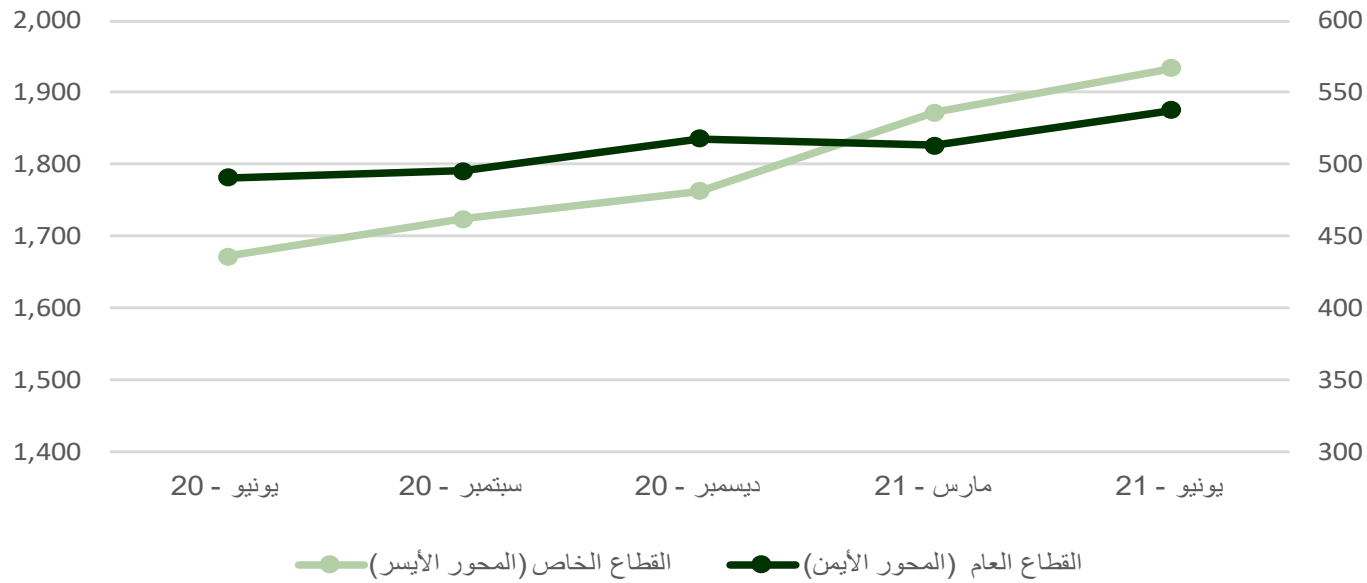

4-4-3 الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

بتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من عام 2021م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة 23.2 في المئة (16.6 مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 13.4 في المئة (2.0 مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة 4.3 في المئة (3.0 مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة 2.6 في المئة (8.0 مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة 2.4 في المئة (1.2 مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة 1.3 في المئة (331 مليون ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة 1.2 في المئة (1.1 مليار ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة 6.0 في المئة (55.2 مليار ريال). في حين انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع النقل والاتصالات بنسبة 7.4 في المئة (3.9 مليار ريال)، ولقطاع الخدمات كذلك بنسبة 7.4 في المئة (7.6مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 1.1 في المئة (1.8 مليار ريال).

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الثاني من عام 2021م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعًا نسبته 3.0 في المئة (26.9 مليار ريال) ليبلغ نحو 921.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 8.7 في المئة (71.4 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعًا نسبته 8.2 في المئة (58.9 مليار ريال) ليبلغ 780.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.4 في المئة (23.8 مليار ريال) في الربع السابق. في المقابل، شهد الائتمان المصرفي متوسط الأجل انخفاضًا نسبته 4.3 في المئة (11.4 مليار ريال) ليبلغ 250.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 0.2 في المئة (0.6 مليار ريال) خلال الربع السابق.

4-5 الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 2.8 في المئة (11.4 مليار ريال) ليبلغ حوالي 398.2 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 8.6 في المئة (32.5 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 4.9 في المئة (18.7 مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وانخفضت نسبة رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثاني من عام 2021م إلى 19.6 في المئة مقارنة بما نسبته 20.7 في المئة في الربع السابق. وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثاني من عام 2021م حوالي 12.8 مليار ريال مقارنة بنحو 12.3 مليار ريال في الربع السابق، أي بارتفاع نسبته 4.3 في المئة (0.5 مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته 10.7 في المئة (1.2 مليار ريال) خلال الربع السابق.

وانخفض عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ 1,969 فرع في نهاية الربع الثاني من عام 2021م، أي بانخفاض قدره 39 فرع مقارنة بالربع السابق، وانخفاض بمقدار 95 فرعًا مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

4-6 مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

4-6-1 مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 13.2 في المئة (110.0 مليار ريال) ليبلغ قرابة 723.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 7.7 في المئة (59.6 مليار ريال) خلال الربع السابق، كما سجل انخفاضًا سنويًا نسبته 4.5 في المئة (33.8 مليار ريال). وبمقارنة إجمالي المشتريات من المصارف المحلية بالربع السابق يلاحظ انخفاضه بنسبة 62.8 في المئة (65.7 مليار ريال)، وكذلك انخفضت المشتريات من البنك المركزي بنسبة 16.8 في المئة (28.9 مليار ريال)، وانخفضت المشتريات من مصادر أخرى بنسبة 57.1 في المئة (14.0 مليار ريال)، وانخفضت المشتريات من المصارف

الخارجية بنسبة 0.6 في المئة (2.4 مليار ريال)، في حين ارتفعت المشتريات من العملاء بنسبة 0.8 في المئة (1.0 مليار ريال) (رسم بياني رقم 5).

4-6-2 مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 8.8 في المئة (73.1 مليار ريال) ليبلغ نحو 754.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 15.7 في المئة (112.1 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات ارتفاعًا سنويًا نسبته 12 في المئة (80.6 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبمقارنة مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات لجهات حكومية بنسبة 138.1 في المئة (2.3 مليار ريال)، والمبيعات للبنك المركزي بنسبة 47.8 في المئة (0.3 مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض محددة (السفر إلى الخارج، التحويلات الشخصية، مقاولون أجانب، وتمويل الواردات والاستثمارات الخارجية) بنسبة 5.5 في المئة (5.0 مليار ريال). في المقابل، انخفضت المبيعات لمصارف خارج المملكة بنسبة 5.8 في المئة (20.1 مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة 1.5 في المئة (4.0 مليار ريال)، والمبيعات للوزارات والبلديات بنسبة 96.6 في المئة (1.0 مليار ريال)، والمبيعات للمصارف المحلية بنسبة 45.7 في المئة (55.6 مليار ريال) (رسم بياني رقم 5).

خامسًا: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

ارتفعت قيمة الصادرات في الربع الأول من عام 2021م بنسبة 10.9 في المئة لتبلغ نحو 212.5 مليار ريال مقارنةً بنحو 191.7 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية بنحو 6.6 في المئة لتبلغ 152.5 مليار ريال، وارتفعت الصادرات الأخرى بنحو 23.2 في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 60.0 مليار ريال. فيما ارتفعت قيمة

رسم بياني رقم 5: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

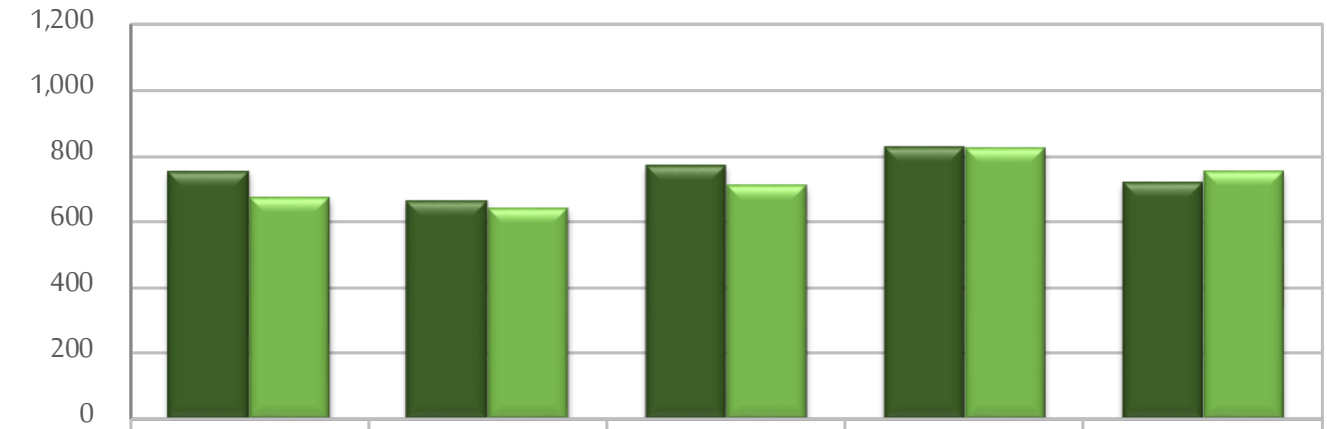

	يونيو-20	سبتمبر-20	ديسمبر-20	مارس-21	يونيو-21
مشتريات	756.8	665.1	773.4	833.0	723.0
مبيعات	673.7	642.7	715.3	827.4	754.3

الواردات (سيف) في الربع الأول من عام 2021م بنسبة 5.4 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2020م لتبلغ نحو 139.5 مليار ريال.

ميزان المدفوعات

5-1 الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الأول من عام 2021م مقداره 32.7 مليار ريال مقارنةً بعجز مقداره 7.5 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م. ويعود ذلك إلى تسجيل فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 28.6 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 33.8 مليار في الربع المقابل من عام 2020م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 85.4 مليار ريال حيث ارتفعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 10.9 في المئة لتبلغ 212.5 مليار ريال مقارنةً بحوالي 191.7 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م، وارتفعت الواردات السلعية (فوب) بنسبة 5.0 في المئة لتبلغ 127.1 مليار ريال مقارنة بنحو 121.0 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2020م. فيما ارتفع عجز حساب الخدمات من 36.9 مليار ريال في الربع الأول من عام 2020م إلى 56.8 مليار ريال في الربع الأول من عام 2021م. وقد سجل صافي ميزان الدخل الأولي في الربع الأول من عام 2021م فائضًا بمبلغ 43.7 مليار ريال مقارنة بعجز بحوالي 5.8 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وارتفع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 11.8 في المئة ليصل إلى حوالي 39.7 مليار ريال مقابل 35.5 مليار ريال في الربع الأول من العام السابق.

5-2: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام 2021م تدفقًا للخارج بقيمة 1.0 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 1.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

5-3: الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الأول من عام 2021م ارتفاعًا بقيمة 35.8 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 42.5 مليار ريال، وارتفاع قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قُدّرت بحوالي 6.7 مليار ريال. وارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 41.2 مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ 27.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفض صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ 20.5 مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ 59.4 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية انخفاضًا بمبلغ 17.7 مليار ريال في الربع الأول من عام 2021م مقابل انخفاض بمبلغ 98.3 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 16.5 مليار ريال (الناتج من انخفاض بند عملة وودائع بمبلغ 31.8 مليار ريال وارتفاع بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 15.3 مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ 97.5 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

سادسًا: تطورات التقنية المصرفية

6-1 نظام سريع

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 16.2 في المئة (2,936.9 مليار ريال) لتبلغ 15,136.9 مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 14,116.1 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 1,008.3 مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 2,156.1 مليار ريال، بارتفاع نسبته 8.3 في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 12,968.2 مليار ريال، بانخفاض نسبته 19.3 في المئة عن الربع السابق.

2-6 مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام 2021م ما يقارب 404.2 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدره 147.6 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثاني من عام 2021م نحو 1,205.8 مليون عملية بإجمالي مبيعات قدره 118.1 مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي قرابة 16.9 ألف جهاز في نهاية الربع الثاني من عام 2021م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 36.2 مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الثاني من عام 2021م حوالي 848.4 ألف جهاز.

3-6 المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثاني من عام 2021م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 468.8 ألف شيكًا بقيمة إجمالية بلغت 87.3 مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو 394.1 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 44.2 مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 74.7 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 43.2 مليار ريال.

سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 10.9 في المئة ليبلغ 10,984 نقطة، مقارنةً بارتفاع نسبته 14.0 في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 52.0 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. فيما انخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 5.8 في المئة ليبلغ حوالي 20.7 مليار سهم، مقارنةً بانخفاض نسبته 18.5 في المئة خلال الربع السابق. في حين حقق عدد الأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبته 24.2 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2020م. في المقابل، انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 7.9 في المئة لتبلغ نحو 642.0 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 4.9 في المئة خلال الربع السابق، فيما سجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 16.2 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

من جهة أخرى، ارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثاني من عام 2021م بنسبة 0.9 في المئة لتبلغ 9.7

رسم بياني رقم6: مؤشر سوق الأسهم

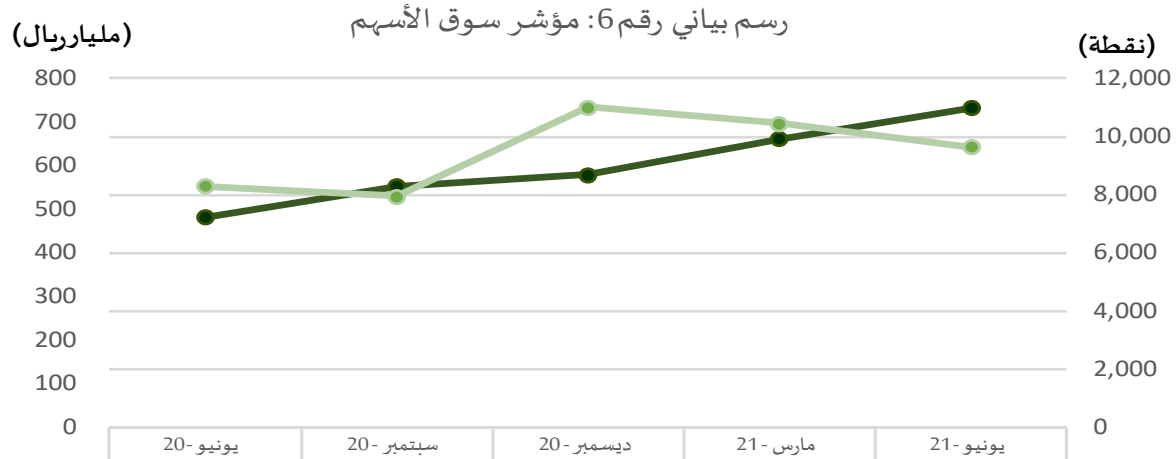

	يونيو-20	سبتمبر-20	ديسمبر-20	مارس-21	يونيو-21
مؤشر سوق الاسهم	7,224	8,299	8,690	9,908	10,984
قيمة الاسهم المتداولة	552	529	733	697	642

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول)، وهيئة السوق المالية.

مليار ريال مقارنةً بارتفاع بلغت نسبته 5.8 في المئة في نهاية الربع السابق، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعًا سنويًا بنسبة 18.1 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في حين سجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثاني من عام 2021م انخفاضًا نسبته 10.9 في المئة ليبلغ حوالي 24.6 مليون صفقة، مقارنةً بانخفاض نسبته 6.6 في المئة في الربع السابق، فيما سجل عدد الصفقات ارتفاعًا سنويًا نسبته 83.2 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 6).

ثامنًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني من عام 2021م

- قام البنك المركزي بتحديث المتطلبات والمعلومات اللازمة لكشوف الحسابات البنكية للعملاء، سعياً إلى توحيد الحد الأدنى من العمليات والمعلومات والتفاصيل التي ينبغي تضمينها في كشوف الحسابات البنكية للعملاء وفق معايير موحدة لدى جميع البنوك والمصارف، ولما توفره تلك المعلومات من منفعة للبنوك والمصارف في توفير الإجابة على استفسارات العملاء عن العمليات التي تجرى على حساباتهم.
- أصدر البنك المركزي الإجراءات الرقابية والتوعوية لموظفي الفروع وخدمة العملاء في البنوك والمصارف العاملة بالمملكة والتي تهدف إلى الحد من المخاطر التشغيلية المتعلقة بالتعامل مع الأنظمة البنكية، وضمان تنفيذ العمليات وفقاً للأنظمة والتعليمات والصلاحيات المعتمدة لحماية البنوك والعملاء من التعرض للخسائر.
- عمم البنك المركزي على البنوك والمصارف وشركات المدفوعات العاملة بالمملكة بضرورة استحداث وظيفة متخصصة بمكافحة جريمة التستر التجاري، تتبع لمدير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتُعنى بتحليل حالات الاشتباه بالتستر التجاري والإبلاغ عنها؛ حرصاً على حماية القطاع المالي وسمعته من إساءة الاستغلال في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الجرائم الأصلية المرتبطة بها ومنها التستر التجاري.
- قام البنك المركزي بتحديث متطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافه.
- أصدر البنك المركزي التعليمات الموضحة للالتزامات والتعاملات المصرفية في ضوء نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية بهدف إيضاح التزامات البنوك والمصارف وفق أحكام نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية بالإضافة إلى تيسير التعاملات المصرفية المرتبطة بإجراءات الإفلاس.
- أصدر البنك المركزي وثيقة خدمة التحويلات عبر نظام المدفوعات الخليجية "آفاق" الخاصة بالقطاع المصرفي المحلي والذي يُعد رافداً يضمن تدفق المدفوعات في القطاع المصرفي المحلي وداعماً لنشاطات التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف بما يسهم في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المجلس.
- أكد البنك المركزي على البنوك والمصارف العاملة بالمملكة بتمكين الأم من فتح حسابات بنكية فرعية عن حسابها الرئيس لأبنائها القُصّر، بهدف المساهمة في تمكين الأمهات من إدارة شؤون أبنائهم.
- أكد البنك المركزي على البنوك والمصارف العاملة بالمملكة ضرورة وضع سياسات وإجراءات داخلية لرهن الأسهم كضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية وتسجيل الأسهم المرهونة في مركز إيداع الأوراق المالية. وذلك امتداداً للتنسيق المستمر بين البنك المركزي وهيئة السوق المالية لتنفيذ الاختصاصات الموكلة إلى الجهتين بما يعزز الإشراف والرقابة على القطاع المالي وتطويره.
- أكد البنك المركزي على البنوك والمصارف العاملة بالمملكة ضرورة استكمال الإجراءات ذات العلاقة بأتمتة طلبات

وزارة المالية المتعلقة بحسابات الجهات الحكومية لدى البنوك والمصارف التجارية العاملة بالمملكة عبر البوابة الإلكترونية "حساب".

- أكد البنك المركزي على البنوك والمصارف العاملة بالمملكة على ضرورة تعريف "البنك المركزي السعودي" كبنك مشارك يستقبل حوالات العملاء عبر النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة على القنوات الإلكترونية الخاصة بالبنك أو المصرف، والسماح للأفراد أو الشركات بتعريف حسابات البنك المركزي من ضمن الجهات المسموح بالتحويل لها.
- أكد البنك المركزي على البنوك والمصارف العاملة بالمملكة بوجوب إيقاف أجهزة نقاط البيع للحسابات البنكية المجمدة للأشخاص الاعتباريين، مع التأكيد على تجميد كافة الحسابات والتعاملات للأشخاص الاعتباريين عند انتهاء صلاحية الوثيقة اللازمة لمزاولة النشاط.

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank